السبت 15 رجب 1434 - العدد 8811
Saturday 25th - May 2013 - No.8811
الأيام ALAYAM | www.alayam.com

جلالة الملك

الملك يهنئ رئيس إرتريا بعيد الاستقلال

بعث حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد برقية تهنئة إلى الرئيس إسياس افورقي رئيس جمهورية إرتريا وذلك بمناسبة ذكرى استقلال بلاده، اعرب جلالته فيها عن أطيب تهانيه وتمنياته له بموفور الصحة والسعادة بهذه المناسبة الوطنية.

حسام بن عيسى يستقبل الباحث الدكتور علي فولاذ

استقبل الشيخ حسام بن عيسى آل خليفة رئيس ديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء، الدكتور علي فولاذ الذي أهدى لمعاليه نسخه من مؤلفه الجديد والذي حمل عنوان «موزايك، رحلة متنوعة في عالم الفن والحرف اليدوية في البحرين». وقد أشاد الشيخ حسام بن عيسى بالجهد الذي بذله الباحث من أجل إصدار هذا الكتاب الذي يوثق مراحل مهمة من تطور الصناعات اليدوية القديمة في البحرين، والتي كانت تعتبر مؤسس رئيس لتوفر الاحتياجات المنزلية اليومية للناس في حقبة زمنية صعبة تغلب عليها الانسان البحريني بحرفيّته وفنّه، متمنيًا معاليه للباحث المزيد من التوفيق في حياته العلمية والعملية. وأكد أن الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء تدعم كل الجهود التي تحافظ على تاريخ وأصالة البحرين وشعبها.

تتسلم جائزة عيسى لخدمة الإنسانية غداً

سمو الشيخ محمد بن مبارك يستقبل الدكتورة جميلة محمود

استقبل سمو الشيخ محمد بن مبارك ال خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس أمناء جائزة عيسى لخدمة الانسانية الدكتورة جميلة محمود الفائزة بجائزة عيسى لخدمة الانسانية في دورتها الاولى 2011-2012. وقد هنأ سموه الدكتورة جميلة محمود بمناسبة فوزها بالجائزة مرحبا بها في مملكة البحرين ومتمنياً لها طيب الاقامة.

من جانبها قدمت الدكتورة جميلة محمود الشكر لسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس أمناء جائزة عيسى لخدمة الانسانية على ما لقيته من ترحيب واهتمام، مؤكدة أنها تعتبر هذه الجائزة الغالية وساماً إنسانياً تعتز وتفتخر به لما تمثله من قيم إنسانية نبيلة، وتأكيداً على تقدير كل من يسعى لخدمة الانسانية ويسير على نهج الأمير الراحل طيب الله ثراه.

هذا، وكانت الدكتورة جميله قد وصلت يوم أمس الى مملكة البحرين، حيث كان في استقبالها الدكتورة فاطمة بنت محمد البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية والأمين العام لجائزة عيسى لخدمة الانسانية علي عبدالله خليفة والأمين العام المساعد الدكتور منصور محمد سرحان.

هذا، وسيقام حفل تسليم الجائزة تحت الرعاية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وذلك بمركز عيسى الثقافي يوم الأحد الموافق 26 مايو الجاري تخليداً لذكرى الراحل الكبير المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه.

مواقفنا ثابتة ومعلنة.. ولا نحتاج للمكتب

الحكومة تتحفظ على مقترح «إعادة فتح مكتب المقاطعة»

حسين سبت

تحفظت الحكومة على مقترح برغبة نيابي بشأن «إعادة فتح مكتب مقاطعة الكيان الصهيوني»، وأكّدت أنه لا حاجة لإعادة فتحه، حيث إن مواقف البحرين في شأن المقاطعة المشار إليها سواء على المستوى الحكومي او الشعبي اضحت ثابتة وواضحة للعيان ومعلنة في اكثر من محفل بما لا يقبل المساومة، وهي ترتبط من ناحية بالموقف العربي المساند للقضية الفلسطينية والذي يهدف الى تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط على اساس الشرعية والمرجعيات الدولية والمعترف بها، كما يرتبط موقف المملكة أيضاً بالتزامات البحرين الدولية ذات الصلة.

وشرحت الحكومة في مذكرة أرسلتها للنواب بعض الحيثيات المتعلقة بتحفظها على إعادة فتح المكتب، وقالت في هذا السياق بأن «التطورات التي مرت بها مسيرة عملية السلام في الشرق الاوسط، اقتضت ان تتخذ جامعة الدول العربية بعض القرارات التي من بينها إنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة مع إسرائيل، وقد اتخذ مجلس التعاون لدول الخليج العربية قراراته في هذا الشأن بما يتفق مع قرارات جامعة الدول العربية في هذا الصدد، ومن ثم فإن حظر التعامل على نحو أو على آخر مع الكيان الإسرائيلي بات مَحكوماً بهذه القرارات بشقيها العربي والخليجي وهو ما تحرص المملكة على تفعيله».

كما أوضحت الحكومة، أن البحرين «انضمت الى اتفاقيات دولية ومنها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والمعروفة باسم «الجات GATT» لعام 1994، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات قواعد تلتزم مملكة البحرين بمراعاتها، ومؤداها التزام الدول الاطراف بها، بألا تعوق التجارة البينية بين الدول الاعضاء بغير القيود الجمركية، وبعدم التمييز بوضع قيود على استيراد منتجات دولة معينة دون غيرها، وقد جاءت هذه الاتفاقية بما تتضمنه من التزامات لاحقة للقانون رقم (5) لسنة 1963 الخاص بمكتب المقاطعة، مع الإحاطة بأن تجربة عمل مكتب المقاطعة المشار اليه قد اوضحت أن دوره كان محدودا للغاية».

وفي ذات السياق، اعتبرت الحكومة أن تفعيل المقاطعة لا يستلزم وجود المكتب المشار إليه في الاقتراح برغبة، فهناك آلية حكومية، تتمثل في شؤون الجمارك، لتطبيق المقاطعة في إطار قرارات الجامعة العربية، كما لا يخفى أن عامة المواطنين والقطاع التجاري البحريني ملتزم من تلقاء نفسه بما يمليه الواجب الوطني والحس القومي في مجال تفعيل منع التعامل الاقتصادي والتجاري المشار اليه في الاقتراح برغبة ولم تعارض الحكومة أية خطوات او اجراءات في شأن هذه المقاطعة الشعبية».

وأكّدت الحكومة، أن «البحرين ملتزمة بقرارات الشرعية الدولية بشأن مساندة الشعب الفلسطيني المشروعة وبمبادرة خادم الحرمين الشريفين، وتدين الممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني، وتواصل بكل العزم والقوة مناصرتها للقضية الفلسطينية، وينعكس ذلك كله في أسس السياسة الخارجية لمملكة البحرين ومواقف الدبلوماسية البحرينية على كافة المستويات».

وأضافت «أكدت البحرين أكثر من مرة وفي مختلف المحافل موقفها الثابت والمبدئي من انه لن يكون هنالك اي شكل من اشكال التطبيع مع الكيان الاسرائيلي إلا بعد ان يتم تحرير الارض العربية المحتلة، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، واتخاذ موقف عربي جماعي في اطار جامعة الدول العربية في هذا الشأن، ومن ثم لا يكون ثمة حاجة من الناحية الواقعية لإعادة فتح مكتب المقاطعة موضوع الرغبة».

مع الاحتفال بالذكرى الـ32 لإنشاء المجلس الخليجي

سقف تعاون لا حدود له بين دول المجلس الست

يصادف يوم غد الـ25 من شهر مايو الذكرى الـ32 لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويأتي الاحتفال هذا العام في ظل ظروف تؤكد أن قرار إنشاء المجلس مطلع ثمانينيات القرن الماضي كان له أبلغ الأثر في حماية المنطقة وضمان أمن شعوبها، وأن دعم وتعزيز قوة التحالف بين الدول الخليجية الست وبعضها هو قرار مصيري سيظل عنوانا لأمن الإقليم ككل.

والمتتبع لمسيرة تطور المجلس طوال العقود الثلاثة السابقة يستطيع أن يخلص في النهاية إلى ثلاثة حقائق رئيسية ميزت العمل الوحدوي الخليجي الذي لم يكن أبدا حبرا على ورق، ولم يكن مجرد اجتماعات بروتوكولية يحضرها هذا الطرف أو ذاك، وإنما تجسيد حقيقي لطموحات قادة الدول الست في التنسيق والتعاون المشترك وتطلعات شعوبها في التوحد، وتتمثل هذه الحقائق في:

الأولى: أن التعاون الخليجي ـ الخليجي لم يكن خيارا يمكن الاستغناء عنه والبحث عن بديل آخر له بقدر ما كان مصيرا محتما على الدول الست، التي سعت بكل ما أوتيت من قوة لتجسيد هذا المصير الواحد على أرض الواقع بالرغم من العقبات والتحديات التي واجهتها، ولم يكن لها ذنب فيها سوى أنها تقع وسط منطقة تعد من أكثر مناطق العالم سخونة وتوترا بفعل العديد من المتغيرات.

ولعل برهان ذلك يتمثل في تلك الاستجابة العالية التي أبداها المجلس ودوله للأزمات التي حلت بالمنطقة، وهي أزمات هيكلية معروفة قوضت دولا وأقامت نظما، والتعاطي مع التداعيات التي أفرزتها بروية وحنكة، وهو ما مكن دول التعاون الست من البقاء والاستمرار والصمود في وجه العواصف، والحفاظ على وتيرة، ليس فقط ثابتة، وإنما متطورة، من التفاعلات التعاونية التي يشهد لها الجميع بالإيجابية والوعد بالأمل.

وليس من قبيل المبالغة القول إنه لولا هذا الكيان الذي شرع في بنائه قادة وزعماء دول الخليج الأوّل منذ ما قبل العام 1981، وواصل خير خلف لخير سلف استكمال مقوماته حتى يومنا هذا، أنه لولا ذلك الكيان التنظيمي الذي أطّر جهود الدول الست ووجهها إلى المسار الطبيعي لها، لولا ذلك ما كان لمجلس التعاون هذا الثقل الذي يتمتع به في المحيطين الإقليمي والعالمي، ولا تلك المكانة التي يحظى بها في نفوس أبناء دول المنطقة باعتباره السياج الحامي لمقومات قوتهم وموارد نفوذهم.

وهنا قد يكون مهما التأكيد على أن دول التعاون تعد الآن سابع أكبر قوة اقتصادية في العالم، وتتوقع وكالة الطاقة زيادة إنتاج المنطقة من النفط، عصب الاقتصاد العالمي، من 25 إلى 35 مليون برميل يوميا، وترتبط بعلاقات إيجابية قوية مع أقطاب النظام العالمي سواء في الشرق أو الغرب، ناهيك بالطبع عن نجاح علاقاته البينية وتطويرها في مختلف مجالات التعاون، فضلا عن مبادراته العديدة للتكيف مع الأوضاع التي طرأت ولا زالت تطرأ بين الحين والآخر على المنطقة، أمنيا وسياسيا وعسكريا.

الثانية: خصوصية مسيرة التعاون الخليجية، والتي من المؤكد تتفق مع الكثير من مشروعات التعاون الإقليمي المعروفة سواء في الشرق أو الغرب في الهدف الذي تبتغيه، وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق والتعاون المشترك وصولا إلى درجة من درجات التكامل..

لكن تجربة مجلس التعاون تختلف عن غيرها في طبيعة التطور التعاوني ذاته ومراحله التي مر بها، علاوة على الوقت الذي استغرقه لتحقيق ذلك، وهو وإن كان طويلا نسبيا قياسا بتجارب وحدوية أخرى، لكن كثيرا من الأدبيات التي تتناول موضوع «الإقليمية الجديدة» ترى هذا الطول النسبي للوقت دليل صحة وعافية وميزة لها ولا ينتقص منها باعتباره برهانا على التفكير المعمق في أي خطوة تعاونية قبل الإقدام عليها.

وفي هذا الشأن وجد الكثير من المعلقين أن هناك خصائص محددة ميزت مسيرة التعاون الخليجية، فهي وإن كانت بدأت منذ ثلاثة عقود فقط بالمقارنة بتجارب أخرى انطلقت منذ خمسينيات القرن الماضي كتجربة الاتحاد الأوروبي، واستندت إلى ميراث من الخبرات والتجارب والعناصر والقيم الحضارية المشتركة، فإنها وحتى الآن لم تضطر أو حتى تلجأ إلى إجراء متسرع دون سابق دراسة وتقييم، وعملت على ألا تقفز على متطلبات التعاون الضرورية أو تحرق مراحله، وذلك وفق خطط متدرجة ومدروسة جيدا، وهي في مسارها ذاك لم تتبع تجارب وحدوية أو مشروعات إقليمية أخرى لم تستمر أكثر من سنوات معدودة، وانهارت مع أول عاصفة واجهتها..

كما أن دول المجلس لم تلج أي مرحلة من مراحل التعاون دون التنسيق الكامل بشأنها، بل يلاحظ أن بعض مشروعات التكامل العليا من قبيل الوحدة الاقتصادية الكاملة والاتحاد الفيدرالي التي تم الإعلان عنها قبل فترة أُرجئت لمزيد من الدراسة والتدقيق، وذلك حتى لا يعوق أي تباين في وجهات النظر حولها الوصول للهدف المنشود، ومن ثم ضمان نجاح الخطط الموضوعة والمطلوب تحقيقها مسبقا، وحتى يتم مراعاة ظروف الدول الست كلها قبل الشروع في أمر لا تملك أي منها مقوماته، وهو ما يكفل بالتالي دعمها وتوافر البنية اللوجيستية اللازمة لمشروعات التعاون وبما يسهم في تعزيز خطاها مستقبلا.

الثالثة: حجم التحديات والعقبات التي واجهت دول المجلس، وهي عديدة ومعقدة كما ذُكر سلفا، والتي يُعتقد أنها لو مرت بمشروعات إقليمية ناجحة أخرى في آسيا وأوروبا لكانت سببا في إخفاقها بل وانهيارها مثلما حدث في مشروعات تعاونية عربية أخرى لم تستطع البقاء ولا الصمود مع أول أزمة تعرضت لها، هذا في حين أن دول التعاون الست تصدت لجملة من الأزمات الهيكلية بطريقة ميزت إدارتها لها طيلة تاريخها، وخلت جميع هذه الأزمات ـ تقريبا ـ من أي تداعيات لا يمكن السيطرة عليها.

يشار في هذا الشأن إلى عدة دلالات تعكس هذا المعنى، فمن ناحية، تمكنت دول التعاون من اجتياز حدة أربعة حروب على الأقل عاشتها المنطقة، واستطاعت التعامل مع أطماع قوى وفاعلين وتطلعات أطراف انهارت أو لا زالت لها بقاياها وامتداداتها في الإقليم..

وها هي حتى الآن تواصل تحقيق النجاح تلو الآخر في التعاطي مع أزمات المنطقة ككل، كما لا زالت متمسكة بدورية انعقاد اجتماعاتها ومشاوراتها في شتى مجالات التعاون، ومن ذلك أن الرياض ستستضيف اللقاء التشاوري للقادة الخليجيين والذي يواكب اللقاء الدوري للمجلس في نهاية كل عام، ويستهدف متابعة مسيرة العمل الخليجي المشترك في مختلف جوانبه.

ومن ناحية ثانية، ينبغي النظر إلى حجم منجز دول المجلس بالمقارنة بحجم التحدي الذي عاشته والوقت الذي أُستغرق في تحقيقه، حيث يُشار إلى سلسلة الاتفاقيات المعقودة بين الدول الست وتشمل كافة مجالات التعاون، الأمنية منها والدفاعية والاقتصادية والتنقل والاستثمار وغير ذلك الكثير، وتمثل في واقع الأمر أطرا قانونية وتنظيمية يمكن البناء عليها وتطويرها، خاصة أنه لم يمر على إبرامها أكثر من سنوات معدودة كانت ضرورية لفهم ظروف البيئة المناسبة للعمل وتدارك أخطاء الممارسة.

ومن ناحية أخيرة، فإن المجلس الخليجي، ورغم أهمية ذلك، فإنه لم يعد مجرد كيان تنظيمي أو قانوني فحسب يسهم في تأطير جهود التعاون المشترك، وإنما بات أشبه بحائط صد في مواجهة كيانات كبرى لا يعترف العالم المعاصر إلا بها وينبذ تلك الدول الصغيرة التي يتم الاستفراد بها والتعامل معها فرادى، ما يستلزم العمل من أجل تطوير هذا البيت المشترك واعتباره الحاضن الطبيعي لأحلام الوحدة والتكامل الخليجية.